

الكتاب الثالث
الصراع الدولي على القرن الأفريقي

obeikandi.com

صراع القوى حول القرن الأفريقي

عندما اقترب الخطر السوفييتي من مركز عصب الاستراتيجية الأمريكية وحقول البترول الهائلة في الجزيرة العربية والخليج العربي وإيران بدأت هذه الاستراتيجية تكشر عن أنيابها وتستعيد نشاطها المضاد في محاولة لوقف التقدم السوفييتي الخطير وبدأت أمريكا تعيد ترتيب خططها وصولاً إلى تهينة المسرح السياسي في الشرق الأوسط ونقل مركز الصراع وبؤر التوتر من الشمال إلى الجنوب ونعني بذلك تهدة الصراع العربي الإسرائيلي الذي يشد الكثير من الانتباه الأمريكي ويستنزف الكثير من الحرص والجهد الأمريكي أيضاً لتركيز الانتباه والجهد والحرص حول حقول النفط في الجزيرة والخليج العربي وإيران حيث يتوقع الجميع حدوث مواجهة محتملة بين الأمريكيين والأوروبيين الذين يعضون على مصادر البترول وعلى طرق مروره وبين السوفيت الذين يقتربون رويداً رويداً من هذه المصادر ويضيقون الخناق على معابر تدفقه إلى الغرب الأوروبي والأمريكي بوجه خاص.

وفي هذا الإطار فإن كلا من القوتين العظميين تعمل على التواجد بشكل من الأشكال بالقرب مصادر الطاقة هذه سواء لحماية مصالحها المباشرة أو لتهديد مصالح القوة الأخرى المنافسة وكلاهما يبني لنفسه مراكز وقواعد عسكرية وسياسية وعقائدية وكلاهما يدفع بأساطيله إلى المياه المحيطة عبر البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي ومن مضيق

باب المنذب وموزمبيق غرباً إلى مضايق ملقا شرقاً ومن ثم يصبح

الوصول إلى الصدام المباشر احتمالاً قائماً (١)

ظلال القوى على صراعات القرن الأفريقي

أدت المصالح السياسية والعسكرية والاستراتيجية بإسرائيل في ظل الحصار العربي إلى أن تنظر جنوباً تجاه المخنق الجنوبي للبحر الأحمر عند القرن الأفريقي حيث يقتسم العرب وأثيوبيا مناطق السيطرة والتحكم في مضيق باب المنذب والجزر المتناثرة عبره وعند مداخله ولقد أدت نفس المصالح والمطامع بأثيوبيا إلى أن تنظر شرقاً إلى نفس المخنق ذي الأهمية الاستراتيجية البالغة خاصة في ظل تعقد صراعات القوى وتساعد أهمية هذا الطريق بعد تدفق البترول من الخليج والجزيرة العربية وإيران إلى الدول الصناعية في أوروبا وأمريكا والفرار الأساسي بين التوجه الإسرائيلي والتوجه الأثيوبي تجاه الجنوب والشرق هو فارق زمني فقد كانت أثيوبيا هي الأسبق ولقد رأينا أن أثيوبيا الإمبراطورية منذ عصر منليك الثاني ١٨٨٩ - ١٩١٣ مروراً بعصر هيلاسيلاسي ثم أخيراً عصر انقلاب ١٩٧٤ كانت وما زالت (٢) تؤكد يوماً بعد يوم اهتمامها الاستراتيجي بالإطلال على باب المنذب وتمسكها

١ - صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي - صلاح الدين حافظ - ص ٩

٢ - ظلال القوى العظمى على صراعات القرن الأفريقي ص ٨٢

الحديدي بالساحل الصومالي والساحل الأريتري كذلك المظليين على البحر الأحمر والمحيط الهندي المتمركزين فوق القرن الأفريقي وأثيوبيا الحديثة تقول :- إن إمبراطورية أثيوبيا التاريخية القديمة كانت قائمة في الماضي مدة ثلاثة آلاف سنة حيث لم تكن هناك في التاريخ دولة باسم الصومال وحدود هذه الإمبراطورية كانت تصل إلى الخرطوم غرباً وبحيرة فيكتوريا جنوباً وسواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي شرقاً وشمالاً أي أنها كانت تضم كل أراضي الصومال واريتريا وكينيا الحالية وجزءاً كبيراً من السودان وطبقاً للاتفاقيات التي عقدتها الحبشة مع الدول الأوروبية المتنافسة في المنطقة خلال القرن التاسع عشر- بريطانيا وفرنسا وإيطاليا خاصة اتفاقيات ١٨٩٧- أصبح لها حق قانوني وواقعي في كل أراضي الصومال الغربي وأبو وهرر^(١) وضمت اريتريا في ظل وضع فيدرالي عام ١٩٥٢ ثم دمجتها في الإمبراطورية عام ١٩٦٢ كخطوة استعادت بها أراضيها القديمة وتطبيقاً لهذه المبررات التي تسوقها أثيوبيا فإنها دخلت عملياً كطرف أساسي وشريك في محاولة الدول الاستعمارية الأوروبية اقتسام الأراضي في القرن الأفريقي وسواحل البحر الأحمر خلال القرن التاسع عشر وثبتت ذلك في القرن العشرين وقد استفادت أثيوبيا كثيراً من مساعدة الدول الأوروبية

١- ظلال القوى العظمى على صراعات القرن الأفريقي- ص ٥٨

المتصارعة على هذا القرن من حيث الأراضي والتوسع وبسط النفوذ والتزمت الدول الثلاث- بريطانيا وفرنسا وإيطاليا- في اتفاق مشترك بحماية ودعم حدود الإمبراطورية الأثيوبية من أي تهديد منذ القرن التاسع عشر لكن الاستفادة الاستراتيجية الأساسية التي حصلت عليها أثيوبيا من كل ذلك كانت الخروج من حصار الأرض اليابسة لتطل على البحر والمياه المفتوحة وبعد أن كانت دولة برية محاصرة ومغلقة في هضبة الحبشة (١) أصبحت دولة بحرية لها سواحل تطل على مياه المحيط الهندي عبر خليج عدن وعلى البحر الأحمر وتتحكم من الغرب في باب المندب ولقد واجهت أثيوبيا في سبيل التمسك بهذه الاستراتيجية عاملين مضادين:

الأول: هو العامل الصومالي الاريتري الذي رفع راية المعارضة للتوسع الأثيوبي ومناهضة تمسك الإمبراطورية الأثيوبية بحدود تزعم أنها تاريخية.

الثاني: هو العامل العربي بشكل عام الذي سارع بتأييد التحرك الصومالي الاريتري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر تضامناً مع الصوماليين والاريتريين أصحاب الأصول العربية القديمة التي امتزجت بالعنصر

١ - مصدر سابق ص ٨٣

الأفريقي منذ الهجرات التاريخية الأولى بينما وجدت أثيوبيا عوامل مساعدة أخرى في تنفيذ هذه الاستراتيجية أهمها:

الأول: الدول الأوروبية والأمريكية بشكل عام التي تعاطفت مع أثيوبيا منذ القدم لاعتبارات سياسية ودينية.

الثاني: إسرائيل التي وجدت في أثيوبيا الصديق التقليدي والدولة غيرالعربية الوحيدة المطلة على البحر الأحمر وجاءت المصالح السياسية والعسكرية لتضع أثيوبيا وإسرائيل في جبهة واحدة لمواجهة الجبهة الغربية المعادية.

الثالث: الاتحاد السوفيتي الذي كان على الدوام في صف المعارضة للتوسع الأثيوبي وحامل لواء النقد العنيف لسياسات الإمبراطورية الأثيوبية في كبت حرية الصوماليين والاريتريين وحرمانهم من حق تقرير مصيرهم فقد كان حتى سنة ١٩٧٤ يساند حركة التحرر الاريتري والكفاح الصومالي المطالب باستعادة أراضيها الواقعة تحت الاحتلال الأثيوبي لكن حدث انقلاب في موازين التحالفات والصداقات في القرن الأفريقي منذ عام ١٩٧٤ عندما وقع الانقلاب العسكري ضد الإمبراطور هيلاسي ورفع ضباط الثورة الأثيوبية شعارات الاشتراكية فتبذل الحلفاء وأعلن السوفييت دعمهم للنظام الجديد في أديس أبابا رغم أن هذا النظام ظل إلى الآن يتمسك بكل مطالب ومزاعم الإمبراطور المخلوع في ملكية أراضي الصومال واريتريا.

هكذا نرى أن تذبذب عامل الجذب قد لعب دورا أساسيا في منطقة القرن الأفريقي في مختلف المراحل التاريخية سواء على مستوى تغير واختلاف السيادة على الأرض أو على مستوى التحالفات والصدامات والعداوات رغم ثبوت أطراف الصراع المحليين تقريبا والمتمثلة في الطرف الأثيوبي من ناحية والطرف الصومالي والإريتري من ناحية أخرى وهنا ينبغي أن نلاحظ أن الصوماليين يختلفون عن الإريتريين من النواحي القومية والعرقية وإن كانوا يتفقون في كثير من النواحي الأخرى أهمها بالطبع تلاقي المصالح واتفاق الأهداف السياسية المتمثلة في مقاومة الاحتلال الأثيوبي لكل من الصومال الغربي وأبو وأريتريا وإذا كان العرب قد وجدوا أنفسهم في موقف تعاطف مع الصوماليين والإريتريين لأسباب تبدأ بالعوامل العرقية والدينية وتنتهي بالمصالح السياسية فإن أثيوبيا وجدت نفسها كذلك في موقف تلاقي استراتيجي مع إسرائيل أيضا لأسباب أهمها البعد التاريخي للعلاقات بين ممالك الحبشة القديمة واليهود وأخطرها التقاء الطرفين في مواجهة سياسية بالغة الشدة مع العرب فالعرب معظمهم يساعدون الصومال وأريتريا ضد السيطرة الأثيوبية ويعادون إسرائيل في نفس الوقت وأثيوبيا تعادي معظم العرب المطالبين بتحرير ساحل الصومال الغربي وأريتريا لتحرمها من النفاذ إلى سواحل خليج عدن فمياه المحيط الهندي وعلى باب المنذب والبحر الأحمر بكل ما يمثله من ثقل استراتيجي.

وأثيوبيا وإسرائيل تتعاونان لتحرم العرب من إحكام قبضتهم على باب المندب والقرن الأفريقي وسواحل وجزر البحر الأحمر الاريترية الأصل التي تحتلها أثيوبيا الآن فبين الدولتين مصلحة مشتركة فرضتها تلك العقدة الجيوبوليتيكية القابضة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ولذلك تبادلت الدولتان التنسيق السياسي والعسكري ابتداء من التعاون في جمع المعلومات وإقامة نقاط الرصد والإنذار والمراقبة في جزر دهلك وحالب إلى التعاون العسكري الفعال خاصة بعد أن أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية إمداداتها من الأسلحة والمعدات العسكرية لأثيوبيا منذ ١٩٧٦ بعد أن ثبت السوفيت أقدامهم في أثيوبيا الاشتراكية وتغيرت نتيجة لذلك موازين التحالفات وتبدلت نتائج الاستقطاب وانفصل الصومال عن السوفيت ومال أكثر إلى خط المحافظة والاتجاه غرباً وارتمى الأثيوبيون في حضن السوفيت وأزاحوا الوجود الأمريكي التقليدي وعلى المستوى العربي تطلع الصوماليون أكثر إلى مساعدة الدول العربية خاصة دول الخليج العربي بينما وثقت أثيوبيا علاقاتها أكثر بالنظم العربية الراديكالية وكان من الطبيعي أن تتصادم الإرادات المحلية والعالمية في القرن الأفريقي نتيجة لكل ذلك وأن تتعارض المصالح والأهداف في ناحية وتتفق في ناحية أخرى إلا أن الحرب المسلحة كانت هي النتيجة الحتمية لتصادم الإرادات وتعارض المصالح والأهداف الاستراتيجية فجاءت المواجهة المسلحة الأولى بين الصومال وأثيوبيا في بداية عام

١٩٦٤ وسرعان ما أعقبتها المواجهة المسلحة الثانية بين البلدين في عام ١٩٧٧ ولم تكن هذه وتلك إلا تعبيراً عن تصادم الإرادات وتعارض المصالح كما أنها لم تكن إلا اختباراً عملياً لصراعات القوى العظمى واستغلالها للأطراف المحلية في تجربة الصدام المحدود في ظل سياسة الوفاق السوفيتي الأمريكي الذي حد من فرص الحروب العالمية الشاملة ولكنه لم يمنع أو حتى يقيد من الحروب المحلية المحدودة ولم يصادر حرية القوتين العظميين في حماية مصالحهما الاستراتيجية حتى ولو وصل الأمر إلى عمليات عسكرية ذات هدف محدود أو محلية تجري طبقاً لمقاييس متفق عليها.

عوامل ومتغيرات استمرار الاهتمام بالقرن الأفريقي:

ثمة مجموعة من العوامل والمتغيرات كانت سبباً في استمرار اهتمام القوى الكبرى في النظام العالمي بالقرن الأفريقي، تتمثل في:

- الموقع الجغرافي وأثره على التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة، حيث يمثل القرن الأفريقي ممراً وبوابة للبحر الأحمر وخليج عدن، بالإضافة إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، الأمر الذي جعله محط اهتمام القوى الدولية المسيطرة.

- قرب القرن الأفريقي من مصادر النفط في الخليج العربي، وهو ما دفع الولايات المتحدة والدول الغربية إلى محاولة الدفاع عن هذه المصادر، وتأمين الوصول إليها، ومن أبرز الأدوات التي استخدمت في ذلك إقامة القواعد العسكرية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع دول المنطقة.

- الأهمية الاقتصادية للقرن الأفريقي، حيث أن اكتشاف النفط والذهب والغاز الطبيعي في المنطقة قد أضاف بُعداً جديداً للتنافس الدولي، ودخول قوى أخرى جديدة فاعلة بجانب القوى الاستعمارية السابقة مثل الولايات المتحدة والصين والهند والبرازيل.

- تأثير الحرب الباردة وما بعدها، فقد شكّل التنافس بين القوى الدولية الكبرى على القرن الأفريقي طبيعة النظم الأمنية والسياسية السائدة في الإقليم، فالتأثير الأيديولوجي للحرب الباردة أدى إلى تأسيس نظم سياسية متباينة، بما في ذلك نظم الاستبداد العسكرية، كما تمت إقامة قواعد عسكرية أجنبية، وشبكات اتصال استخباراتية في المنطقة.

وقد حولت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي إلى منطقة نفوذ غربي جعلتها دائماً محل تنافس بين الدول الكبرى في مرحلة الحرب الباردة ومع بداية النظام العالمي الجديد في التسعينيات من القرن الماضي، تصاعدت حدة هذه المنافسة وتعددت أطرافها، ولكنها ظلت

ملعباً للدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة حيث سعت القوى الكبرى المسيطرة في النظام الدولي إلى التدافع عليه من أجل كسب مناطق نفوذ لها هناك، إما سلماً من خلال العلاقات الوثيقة مع نظم الحكم في المنطقة، وإما كرهاً من خلال استخدام القوة.

القرن الأفريقي وحرب الإرهاب:

لقد تسابقت دول القرن الأفريقي، وتنافست فيما بينها في الوقوف مع أمريكا في حملتها على ما أسمته بالإرهاب الإسلامي، واستقبلت إدارة بوش في ديسمبر ٢٠٠٢م كلاً من الرئيس الكيني أرب موي، ورئيس الوزراء الأثيوبي ملس زناوي، كذلك الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر غيلة في يناير ٢٠٠٣م، أما الرئيس الإريتري أسياس أفورقي فقد سعى قدر طاقته إلى استغلال هذا الحدث لصالحه، وقدم نفسه إلى العالم الغربي باعتباره أول من عانى من الإرهاب، وأول من قاومه؛ في إشارة منه إلى صراعه مع الحركة الإسلامية الإريترية وخصومته مع السودان وعلى ضوء ما كشف عنه جون أبي زيد قائد القيادة المركزية الأمريكية في ٢٠٠٣/٧/٣٠م في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا أن بلاده أنشأت - أو بصدد إنشاء - قوة عمل تشارك فيها إحدى عشرة دولة أفريقية هي: مصر، وأثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي، وبورندي، ورواندي، والكونغو،

وكينيا، وأوغندا، وتنزانيا، وسيشل وأوضح جون ساتلر المسؤول عن القوات الأمريكية بجيبوتي أن هذه القيادة المعروفة باسم قوة العمل في القرن الأفريقي تتألف من أربعمئة شخص يمثلون جميع أفرع القوات المسلحة الأمريكية والمستخدمين المدنيين، فضلاً عن ممثلين لجيوش الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة في حملتها ضد الإرهاب الدولي وكان وزير الدفاع الأمريكي قد أعلن في زيارته لجيبوتي أن الولايات المتحدة ستبقي انتشارها في جيبوتي لعدة أعوام، وقال: إنها منطقة يوجد فيها الكثير من العمل ولأن مصطلح الإرهاب لم يعرف تعريفاً قانونياً واضحاً ومحددات مصطلحاً يلجأ إليه كل طرف لتصفية حساباته السياسي مع الطرف الآخر؛ من هنا ولأن دول القرن الأفريقي في الوقت الذي تهرع فيه إلى محالفة أمريكا نرى القوى المتحاربة منها يتهم كل منها الآخر بالإرهاب؛ حيث حملت إريتريا الانفجارات التي حدثت خلال أيام الاحتفالات بيوم التحرر في مدينة بارنت وغرب البلاد كلاً من أثيوبيا والسودان، كما فعلت من قبل في قتل الجيولوجي البريطاني الذي وجد مذبحاً في غرب إريتريا حسب ما أذاعه نظام أفورقي؛ حيث نسبت ذلك إلى السودان، في حين أن الحركة الإسلامية الإريترية نفت مسؤوليتها عن الحداثين المذكورين؛ بالرغم من إصرار الحكومة الإريترية على اتهامها بتنفيذه بالتنسيق مع الأثيوبيين والسودانيين، كل ذلك من أجل الظهور بمظهر الضحية، ولفت الأعين الغربية إلى ذلك للفوز بأكبر قدر

ممکن من الرضى والتعاطف الأمريكى، وبالمقابل - أيضاً - يتهم كل من السودان، وأثيوبيا إريتريا بتحريض الإرهاب ضد بلديهما، وعلى كل فإن كلاً من النظامين يعملان في توظيف هذا الحدث لصالحهما ضد القوى المعارضة لا سيما الإسلامية منها؛ وحيث أن القوى الإسلامية تمثل عمقاً ثقافياً وتاريخياً في المجتمع الإريتري وكذلك المجتمع الأثيوبي يحاول كلا النظامين كل بطريقته ضرب الطوق عليها إقليمياً ودولياً من خلال وسمها بتهمة الإرهاب.

ولقد استغل أسياىس أفورقي انشغال أمريكا والعالم بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ليس فقط في الإساءة إلى الحركة الإسلامية وإنما أيضاً في التخلص من رفاقه الذين شاركوه وفي بناء فصيلة الحاكم حتى يوم التحرر؛ إذ انقض عليهم على حين انشغال المجتمع الدولي بأحداث سبتمبر فرمى بهم إلى ما وراء السجون متهماً إياهم بالعمالة، ثم بكل حماس ربح بالأمريكان ليحلوا ضيوفاً مكرمين عنده في موانئه البحرية عصب، ومصوع إلا أنهم تجاهلوا طلبه، وآثروا عليه جيبوتي، وعندما سئل في مؤتمره الصحفي - كما نقلت ذلك جريدة البيان الإماراتية في ٢٠٠٢/١٢/١١ - فيما إذا كانت إريتريا ستسمح لأمريكا باستخدام موانئها البحرية ومطاراتها البرية؟ أجاب: يمكنكم أن تتصوروا أن هذا أدنى ما يمكن أن نقوم به وتحت عنوان: حليفنا الجديد كتب جول موبري

وهو موظف سابق في الكونجرس الأمريكي، نشر في ١٠/٧/٢٠٠٢ م - مقالاً عن إريتريا في مجلة إلكترونية تدعى National review online قال فيه: إريتريا هي البلد الذي لا يضطرك إلى ليّ ذراعه؛ فهي في حد ذاتها تعاني من الإرهاب الإسلامي، وينظر إليها كثير من رجال البنّاتجون كحليف استراتيجي، خصوصاً في ضرب العراق وقد قام الجنرال تومي فرانكس برحلات متكررة إلى إريتريا، كما أن تقارير عدة من صوت أمريكا والصحافة الأجنبية أكدت أنه ناقش القضايا الأساسية مع مسؤولي الحكومة الإريترية فإريتريا بلد متعاون مع الأمريكان وذات موقع استراتيجي، والإريثريون راغبون في العمل مع أمريكا وتجربة إريتريا مع الإرهاب لماذا هي البلد الوحيد في المنطقة الذي يتعاون وبشكل علني وواضح مع إسرائيل؟.

لقد أغضبت إريتريا بمواقفها جامعة الدول العربية التي أرادت منها وبالحاح الانضمام إليها ومع أن هذا القول من جول بوري يُعري نظام الجبهة الشعبية، ويكشف إفلاسه، ويجسد في الوقت ذاته خطورته على الأمن العربي إلا أنه يفترض أن لا يثير أدنى غرابة؛ فهو الموقف الطبيعي والمتوقع من نظام شوفيني يعيش حالة فشل وإخفاق في التغلب على مشاكله الداخلية، وحالة عزلة ثقافية وحضارية في المحيط العربي والإسلامي؛ ومن ثم لا يحس بأي روابط قومية وعقدية مع الشعوب

العربية والإسلامية في صراعها مع الكيان الصهيوني، كما لا يرى له أية مصلحة في الارتباط بها، والوقوف مع حقها العادل، أو على الأقل في تبني الحياد، لاسيما في وقت اتسع فيه تشرذم الصف العربي، وتنامي تخاذله وهوانه على الأمريكان، وتآمر قياداته على بعضها البعض.

فمنذ أن تربع هذا النظام على أريكة السلطة في إريتريا وحتى هذه اللحظة ما زال يقات على حساب الحق العربي والإسلامي، ويرتبط في سبيل ذلك انطلاقاً من مكيافيليته الصارخة، وشوفينيته البغيضة بتحالفات مشبوهة مع الحركة الصهيونية والقوى الإمبريالية؛ فها هو بعد أن خسر المسألة السودانية، وفقد أهم كروتها من جراء إحباط الدبلوماسية السودانية - بصمت وحكمة - وظنها خوراً وضعفاً كل مآمراته ضد بلدها؛ فوجد نفسه مجرداً من أهم عوامل تسويق ذاته في دوائر صناعة القرار الأمريكي، وأراد تعويض شيء من ذلك من خلال تسويق نفسه لدى الإدارة الأمريكية مرة ثانية باستغلال ما أسمته أمريكا بمكافحة الإرهاب الإسلامي بعد أحداث ١١ سبتمبر وذلك بشكل مخجل بلغ إلى حد لم يتردد فيه سفير أسياى بواشنطن جرماً أسمر وم - طبقاً لما ذكره الدكتور برخت هبتي سلاسي، وكان برخت أحد حلفاء أفورقي قبل الانشقاق عنه - من إغراء الولايات المتحدة بعمق مياه الموانئ الإريترية، وبامتيازات تضاريس إريتريا الجبلية المشابهة لجبال أفغانستان على حد وصفه؛

الأمر الذي جعل جول موبري الكاتب الأمريكي المذكور يقول: إن إريتريا هي البلد الذي لا يضطرك إلى ليّ ذراعه ومع هذا لا يستحي الرئيس أسياس من أن يخرج في المنابر الإعلامية بين الفينة والأخرى ليتهم الآخرين علناً بالوهم واختلاق الأكاذيب، حين يسأل عن القواعد العسكرية الأجنبية في السواحل والجزر الإريترية قائلاً كما في لقاء أجرته معه قناة الجزيرة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١٣: نحاول أن نبقى مستقلين في قرارنا، ونحاول أن نشارك بشكل بناء في العلاقات الإقليمية، ولا نريد أن نرى تعقيدات سياسية من خلال اتباع سياسات غير سليمة لمصلحة المنطقة، وهذا حديث يدور في أذهان بعض القوى السياسية في المنطقة التي تحاول توهم الشارع العربي بأكاذيب واختلاق معلومات ما موجودة في الواقع كيف يمكن أن نبقى مستقلين مع هذه السياسة التي جعلت من بلدنا دولة تعرض نفسها في سوق السياسة الأمريكية إلى حد توصف فيه من الرخص والبخس بأنها الدولة التي لا تكلف لي الذراع؟ وكيف يمكن أن نشارك بشكل بناء في العلاقات الإقليمية، ونحن نجعل من موانئ إريتريا وجزرها منصة صواريخ أمريكية تطلق لتغيير أنظمة وتنصيب أخرى؟!.

ثم بأي منطق نتهم الآخرين باختلاق معلومات ما موجودة في الواقع على حد تعبير الرئيس بعد أن تورطت الدبلوماسية الإريترية في أمريكا

ممثلة في السفير جرما أسمرور باغراء أمريكا ودعوتها إلى استغلال المياه الإريترية، وأخيراً هل هذا يتناسب مع منطقتنا وثوابتنا في بناء السياسة الخارجية إذا كانت لنا فعلاً ثوابت ومنطقات نابعة من إرادتنا، وهويتنا وليس من إرادة نزعة فردية في حزب واحد؟ إن هذه الممارسة الرخيصة في العمل الدبلوماسي لا تليق بدبلوماسية بلد ضحى في سبيل تحرر إرادته بمئات الآلاف من الشهداء طوال ثلاثين عاماً، وتذوق مرارة الظلم والاضطهاد السياسي والعدوان العسكري، وما زال شعبه حتى اللحظة يعاني ويلات الشتات والتشرد، ولكنها العقلية الشوفينية الضيقة التي لا يهتمها من الأمر إلا حماية وجودها وإطالة بقائها، واستمرار هيمنتها مهما كلف ذلك من كرامة الوطن والشعب الشيء الكثير لكونها لا تحمل من الطموحات سوى تكريس الاضطهاد القومي والثقافي؛ ومن ثم من الطبيعي أن تنساق لمطالب الإدارة الأمريكية، وتنقاد لها - من غير لي الذراع - في تعريفها للإرهاب على نقيض كثير من الدول التي تحترم سيادة بلدها وتحرر قرارها، وتعبر بوضوح عن مخالفتها للأمريكان في معنى الإرهاب، وعن مخاوفها من أن يؤدي مطاوعة الأمريكان في تعريفهم للإرهاب إلى عواقب غير حميدة تجر العالم إلى أزمات حادة، وعلاقات دولية غير مستقرة.

وإزاء هذا الصنيع ليس لنا من سؤال نراه جديراً بالإثارة هنا سوى أن نقول للأنظمة العربية - وبالذات التي تجاورنا - : إذا كان نظام الجبهة الشعبية بالأمس القريب هدّد أمن السودان، واليمن، وجيبوتي بشكل علني واستفزازي، واليوم منح الأمريكان فرصة ضرب العراق من إريتريا فمن سيكون الهدف اللاحق غداً؟ وهل نظام كهذا لا يتورع عن التحالف لضرب أي دولة عربية ما دام يجد في ذلك تثبيتاً لوجوده؟ وهل فكر زعماء العرب في هذا، أم أن الأمر لا يعنيهم؟ وهل تساعل العرب عن حجم ما يمثله هذا النظام من تهديد الأمن القومي العربي، أم بلغ الهوان بالعرب إلى حد يعبث فيه أسيااس أفورقي بأمنهم؟.

على كلٍّ إن هذا النهج يمكن أن يفسر لنا عزوف أسيااس عن الانتماء العربي والعيش بسلام مع جيرانه العرب، وبغض النظر عن الدوافع الكامنة وراء عزل إريتريا عن محيطها العربي، وبغض النظر - أيضاً - عن تأمر الزعامات العربية على بعضها البعض فهل من الوفاء للشعب العراقي الشقيق الذي ساهم في بناء الثورة الإريترية، واستقبل شبابها طلاباً في مختلف الكليات العسكرية والمدنية، ودعمها بالمال والسلاح أن تنطلق إليه سهام الموت من إريتريا الحرة، ويكون جزاؤه جزاء سنمار أم أنها الانتهازية التي لا تعرف معروفاً، ولا تقدر إحساناً؟!.

لعل ما دفع البرفسور المنشق برخت هبتي سلاسي إلى عدم استنكار ضرب العراق من الموائى الإريتريّة، وإنما اكتفى بمطالبة الأمريكان بعدم قبول إقامة علاقات عسكرية مع نظام أسياس من غير الضغط عليه لإجراء إصلاحات ديمقراطية؛ الأمر الذي يفهم منه عدم ممانعته من هذا الاستخدام، لكن مع الضغط على أفورقي؛ مما يشير إلى أن كلا الطرفين يسابق الآخر في كسب ودّ الأمريكان غير مبال بقرار الشعب الإريتري وإرادة فئاته السياسية، وغير مكترث بما سيلحق الشعب العربي في العراق من دمار وتشرد، مع أن العرف الدولي يحرم ويجرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن تغيير نظام صدام حسين شأن عراقي بالدرجة الأولى لكن الولايات المتحدة الأمريكية لا يهملها من هذا السباق والتنافس بين الجناحين المتصارعين من مجموعة التجرنية الحاكمة في إريتريا وأثيوبيا إلا ضمان مصالحها، وتنفيذ خططها الأمنية والعسكرية في المنطقة بالذات في هذه الفترة من حربها على ما أسمته بالإرهاب، وليس لديها أدنى مانع من إهمال الديمقراطية والتضحية بها في إريتريا ما دام يتناسق ويتناسب ذلك مع ما تخطط وتعمل .

التدافع الدولي نحون القرن

أسهمت طبيعة التفاعلات الداخلية والخارجية المرتبطة بالتطور الجيوإستراتيجي لمنطقة القرن الأفريقي في إعادة صياغتها وتركيبها أكثر من مرة؛ فالحروب الأهلية والصراعات العنيفة على السلطة، وانهيار مشروع الدولة الوطنية، والكوارث الطبيعية، والتنافس الدولي على الثروة والنفوذ أسهمت في صياغة وتشكيل هذا الإقليم المضطرب وقد أعيدت صياغة خريطة منطقة القرن الأفريقي مرة أخرى بعد انتهاء الحرب الباردة لتعكس حقيقة سياسات الهيمنة ونفوذ القوى الأجنبية المؤثرة في المنطقة، وقد تمّ في هذا السياق صك مفهوم القرن الأفريقي الكبير؛ ليعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية للدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في شمال شرق أفريقيا، بالإضافة إلى منطقة البحيرات العظمى وعقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م دفعت الاعتبارات الأمنية ببعض أدبيات التفكير الإستراتيجي الغربية إلى التوسع في استخدام مفهوم القرن الأفريقي ليشمل اليمن.

والواقع إن التنافس بين القوى الدولية في منطقة القرن الأفريقي انتقل إلى حلقة جديدة وهي الصراع فيما بين هذه القوى عليها، ذلك أنه ينطوي على عنصر النفط وألوية تأمين الإمدادات من الطاقة والتي تُعدّ واحداً من الاعتبارات الرئيسة التي تصوغ بها الدول سياساتها وعلاقاتها

الخارجية وفي ظل التطورات المتلاحقة على أطراف النظام الإقليمي العربي التي تبشر بإعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي في المنطقة، وربما يكون ذلك في غير مصلحة النظام الإقليمي العربي وينذر بوجود تهديدات خطيرة لمنظومة الأمن القومي .

القرن الأفريقي بين مصالح القوى الإقليمية والاهتمام العالمي:

تتسم منطقة القرن الأفريقي بخصائص ثقافية واقتصادية وسياسية تسببت في خلق العديد من الأزمات التي عادة ما تكون نتاجاً لتشابك العوامل الداخلية والخارجية، ومن أبرزها التعدد الثقافي، وحادثة الدولة الأفريقية، وسوء إدارة الدولة وتتسم مصالح القوى الإقليمية في المنطقة بالتشابك والتعقد بين الأطراف المكونة للإقليم من ناحية، والقوى الخارجية سواء أكانت إقليمية أم دولية من ناحية أخرى.

والتنافس بين القوى الدولية في منطقة القرن الأفريقي انتقل إلى حلقة جديدة وهي الصراع فيما بين هذه القوى، حيث يبدو التنافس الصيني-الأمريكي في القرن الأفريقي الأصعب والأكثر شراسة، ذلك أنه ينطوي على عنصر النفط الذي يعدُّ أولوية لدى الطرفين ويؤثر بشكل أساسي ورئيس على الأمن القومي لهما، كل من زاوية وضعه الداخلي الخاص أو مكانته ومكانة اقتصاده إذ تتطلع الولايات المتحدة إلى المزيد من

الاعتماد على هذا النفط مما يجعلها تسعى للسيطرة على المخزون العالمي منه، وهذا ما دعاها إلى محاصرة النفوذ الأوروبي في القرن الأفريقي، ومواجهة التحرك الصيني.

وتحتل هذه المنطقة موقعاً مهماً في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في إطار الحرب على الإرهاب، وإعادة طرح مشروع القرن الأفريقي الجديد الذي يهدف إلى: تأمين الممرات المائية العالمية في البحر الأحمر والمحيط الهندي بما يخدم المصالح الأمريكية، فضلاً عن تأمين الوصول إلى منابع النفط والمواد الخام ولقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية من أجل تأمين النفط الأفريقي، وضمان تدفقه إليها دون أية عقبات أو مشاكل، منها:

- التواجد العسكري المباشر في المنطقة: وذلك لتدريب الجيش الأثيوبي، وتوفير المساعدات الاستخباراتية واللوجيستية لأثيوبيا، وانطلاق بعض قوات التدخل السريع من قاعدة جيبوتي لتأمين منطقة الساحل الأفريقي.

- الاعتماد على بعض دول الأركان الإقليمية فأثيوبيا أصبحت تمثل الذراع العسكري للولايات المتحدة في القرن الأفريقي الكبير، حيث تمتلك

واحداً من أكبر الجيوش الأفريقية سواء من حيث العدد أو العدة، كما توجد في جيبوتي القاعدة العسكرية الأمريكية في المنطقة التي توفر قوات التدخل السريع لأية عمليات عسكرية قد تشارك فيها الولايات المتحدة.

كما أن التكالب الجديد على أفريقيا ارتبط أساساً بالدور الصيني تحديداً منذ أعوام التسعينيات، وسعيها الدؤوب للحصول على النفط الخام وفتح أسواق جديدة، فالتحرك الصيني الجديد في القارة، والذي يعتمد على فكرة التغيير الناعم، أخذ ينحى جانباً عوامل السياسة والأيدولوجيا، وذلك مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية البحتة حيث اعتمدت لنفسها إستراتيجية جديدة تمثلت في تنويع مصادر النفط مع إعطاء أفريقيا أولوية جيوبوليتيكية في هذه الإستراتيجية، وعلى الرغم من أن هذه الإستراتيجية لها مظهر اقتصادي، إلا أنها تتمتع بقيمة أخرى من الناحية الإستراتيجية، ذلك أن التوجه الصيني نحو الطاقة الأفريقية إنما يتم في إطار إستراتيجية أكبر وهي إستراتيجية المساعدات مقابل النفط ونظراً لوجود احتياطات نفطية مهمة في أفريقيا فإن الصين لم تأل جهداً في تجنيد مواردها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف ضمان السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في القارة، حيث تحصل الصين على ٢٥% من واردتها النفطية من أفريقيا وقد شجعت الصين

محاولات تحقيق تنمية اقتصادية داخل منطقة القرن الأفريقي، وذلك من خلال تقديم قروض منخفضة الفائدة، وإعفاء بعض الدول من الديون، ووضع تعريفات جمركية تفصيلية، وإقامة مشروعات لتحسين البنية الأساسية مثل الطرق والكباري ومحطات المياه والكهرباء وشبكات الري والاتصالات وعلى الجانب الآخر، كانت الصين مصدراً مهماً للأسلحة التي حصلت عليها بعض دول القرن الأفريقي مثل الصومال، وإريتريا، وأثيوبيا. كما حرصت الصين على تعميق التعاون العسكري بينها وبين جيبوتي، خاصة بعد إقامة قاعدة عسكرية أمريكية داخلها وربما يمثل الاهتمام الأمريكي والصيني المتزايد بالقارة الأفريقية تدخلاً بالطبع في مناطق النفوذ الأوروبية التقليدية، خاصة النفوذ الفرنسي، ففي منطقة القرن الأفريقي، بدا هذا الأمر جلياً في حال التنافس الأمريكي - الفرنسي حول دولة جيبوتي ذات الأهمية الإستراتيجية، نظراً لاحتلالها موقعاً متقدماً في منطقة بحرية يمر عبرها ربع إنتاج العالم من النفط، بالإضافة إلى وجودها على الشريط الإستراتيجي بين الساحل والقرن الأفريقي الذي تسعى واشنطن إلى فرض الأمن فيه وعلى الرغم من احتفاظ فرنسا بقاعدتها العسكرية الأساسية هناك - كامب لموان - فإن النفوذ الأمريكي في جيبوتي في تنام مستمر لكن يمكن القول أن هناك عوامل عديدة من شأنها أن تحكم وتيرة هذا التنافس ومدى حدته أهمها القوة العسكرية وهي عنصر فعال في تحديد مصير التنافس على النفط، إذ لا يجب أن

ننسى أن الولايات المتحدة وعلى الرغم من الأزمات التي تمر بها والمشاكل التي تعاني منها، إلا أنها لاتزال الدولة الأكثر قوة في العالم، وهي موجودة في معظم أماكن إنتاج النفط المهمة والحيوية العالمية كما تسيطر على معظم طرق الإمدادات والنقل العالمية؛ البحرية والبرية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يكبح إمكانية تحول سياسة الصين في أفريقيا ومناطق أخرى من العالم إلى سياسة هجومية متشددة تهدد المصالح الأمريكية بشكل كبير.